العرب
الجمعة 2020/02/28
السنة 42 العدد 11631

حدود لبنان البحرية: ثروة نفطية رهينة حسابات إقليمية

حزب الله يقايض ترسيم الحدود اللبنانية الإسرائيلية بفك عزلة إيران

حدود تحت الرقابة الأممية

مع كلّ أزمة إقليمية يعود ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل للواجهة، ويعود الحديث عن عراقيل تحرم لبنان من الاستفادة من ثروته النفطية. وفي ظل أوضاع اقتصادية خانقة أدت إلى حراك شعبي في لبنان، يبدو حزب الله حريصا على توظيف الملفّات الإقليمية الحساسة ضمن استراتيجياته للتنفيس عن إيران، إذ يرهن الحزب تجاوز أزمة ترسيم الحدود بمفاوضات أميركية إيرانية تخرج طهران من العزلة الإقليمية.

بيروت - تراجع الحديث في لبنان عن مفاوضات ترسيم الحدود البرية والبحرية مع إسرائيل منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في أكتوبر الماضي، التي تتولّى وساطتها الولايات المتحدة، عبر مساعد وزير خارجيتها لشؤون الشرق الأوسط، ديفيد شينكر.

وكانت آخر زيارة قام بها شينكر إلى لبنان في الـ12 من سبتمبر الماضي، لمواصلة جهود الوساطة في ملف ترسيم الحدود مع إسرائيل، بعد أن عين في منصبه خلفاً لديفيد ساترفيلد.

وبينما تسعى واشنطن للوساطة بين بيروت وتل أبيب في مسألة ترسيم الحدود البحرية فقط، يرفض لبنان فصل الحدود البحرية عن البرية في أيّ عملية تفاوض، وتبرز هنا مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والغجر التي تحتلها إسرائيل ويطالب لبنان بتحريرها.

وفيما يرتبط بالحدود البحرية، فإن النزاع بين لبنان وإسرائيل يتركز على مثلث في البحر المتوسط تبلغ مساحته نحو 860 كيلومتراً مربعاً، ويقسم إلى بلوكات عدة، أبرزها البلوك النفطي رقم 9، الذي يقع في المياه الإقليمية اللبنانية الجنوبية.

ويرى متابعون أن حالة الجمود في مفاوضات ترسيم الحدود مرتبطة بالأزمة الاقتصادية اللبنانية الراهنة، والإعلان الأميركي عن خطة السلام "صفقة القرن" الشهر الماضي، إضافة إلى انتظار ما ستسفر عنه الانتخابات الإسرائيلية المزمع عقدها في الثاني من مارس المقبل.

الانتخابات الإسرائيلية وإيران

يقول الكاتب السياسي والصحافي منير الربيع إن "المفاوضات متوقفة الآن وهي مرتبطة بمسألتين، الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل حكومة جديدة، والثانية أن لبنان لم يقدم إجابات على المبادرة الأميركية لترسيم الحدود".

> **865**
> مليون برميل حجم الاحتياطيات البحرية اللبنانية من النفط و96 تريليون قدم مكعبة من الغاز

ومن المقرر أن تجري الانتخابات الإسرائيلية، في الـ2 من مارس المقبل، وذلك بعد فشل رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، وغريمه السياسي بيني غانتس، زعيم حزب "أزرق أبيض"، في تشكيل حكومة بعد انتخابات أبريل وسبتمبر الماضيين.

وأضاف الربيع أن "الخلاف الأساسي هو على مساحة البلوك رقم 9 حيث تقترح المبادرة الأميركية منح لبنان 60 في المئة منه و40 في المئة إلى إسرائيل". وأشار إلى أن لبنان يرفض هذا المقترح ويطالب بالبلوك كاملاً، ولذلك يقترح الأميركيون أن يبدأ لبنان بالاستفادة من مساحة 60 في المئة من البلوك ويجري بعد ذلك الكشف عن نسبة الـ40 في المئة المتبقية، وإذا تبين وجود للنفط فيها تحصل صيغة للتوافق على تقسيمها.

وتابع "لبنان لا يزال مصرّا على التلازم البري والبحري، بينما الأميركيون والإسرائيليون يعتبرون أن الترسيم البري انتهى من خلال تشييد الجدار العازل منذ عدة أشهر".

من زاوية أخرى، اعتبر الربيع، أن تنظيم حزب الله لا يمكن أن يقدم أيّ تنازل الآن في ملف ترسيم الحدود، قبل الوصول إلى مفاوضات أميركية إيرانية، وهذه المفاوضات تشمل كل ملفات المنطقة ومن ضمنها لبنان.

وأردف قائلا "واشنطن تعتبر أن الضغط المالي والعقوبات والانهيار الاقتصادي بالإضافة إلى الضغوط على إيران ستجبرها على تقديم تنازلات، وبالتالي موافقة حزب الله فيما يتعلق بترسيم الحدود".

وشدد على أنه "لا يمكن أن يحلّ هذا الموضوع (ترسيم الحدود) إلا بمفاوضات أميركية إيرانية، ومفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع حزب الله لأنه صاحب الموقع والتنظيم في المنطقة".

ولا يستبعد النائب في تكتّل الجمهورية القوية (يتزعمها رئيس حزب القوات سمير جعجع) جورج عقيص، سيناريو تأثير الصراع الإقليمي على ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل "لأن مصالح الدول تمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي بكل تشعباته وتعقيداته وصراعاته".

وعن حزب الله وارتباطه بالحروب الإقليمية، قال عقيص "سلاح حزب الله أكبر من ملف واحد، فهو يؤثر على سيادة الدولة وحصرية اتخاذها القرارات الكبرى والمصيرية بمفردها من دون أيّ شريك مسلّح داخلها أو أيّ جهة خارجية كانت". وتابع "هذا السلاح أصبح يشكل عبئًا على مستقبل الوطن ويربطه بأجندات، ليس كل اللبنانيين يجتمعون عليها وليست دائما تصب في مصلحة لبنان وازدهاره واقتصاده، ومن بينها للأسف ملف النفط".

وفي 2012 رفض لبنان مقترحاً أميركياً يقوم على منح لبنان 360 كيلومتراً مربعاً من مياهه لإسرائيل، مقابل حصوله على ثلثي المنطقة الاقتصادية، ويطالب بأحقية ملكيته للمنطقة الاقتصادية بشكل كامل.

ويعود هذا التنازع لثغرة ارتكبها لبنان عام 2007 أثناء توقيعه مع قبرص على اتفاقية حول تعيين حدود المنطقة الاقتصاديّة الخالصة بين البلدين.

وتم ترسيم هذه الحدود بخط وسط مؤلف من ست نقاط، وهنا حصل الخطأ، إذ تُبيّن الخرائط تراجعا غير مقصود وغير مدروس من الجانب اللبناني عن النقطة 23 جنوب منطقة الناقورة (جنوب).

رأى النائب عن كتلة اللقاء الديمقراطي بلال عبدالله، أن ملف ترسيم الحدود غير مرتبط بـ"صفقة القرن" وهو عالق قبل الحديث عن الصفقة.

وقال عبدالله "القضية مرتبطة بشكل مباشر بالملف العالق بيننا وبين إسرائيل وسوريا، لأن منطقة مزارع شبعا لا تزال أرضا سورية بحسب الوثائق الدولية بالرغم من أن مالكيها لبنانيون، لذلك إسرائيل تعتبر أن هذا الأراضي سورية وهي خارج إطار اتفاق الانسحاب من لبنان".

وشدد عبدالله، على أن "الحكومة اللبنانية ملزمة بالحفاظ على ثروتنا النفطية والغازية والإسراع بإنهاء الملف عبر التفاوض والاتصالات أو عبر الضغط. يجب أن نأخذ حقنا".

الأزمة الاقتصادية

والثلاثاء، أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون عن وصول سفينة التنقيب عن النفط للمياه الإقليمية اللبنانية، وستبدأ عملها خلال 48 ساعة في البلوك رقم 4، مقابل ساحل العاصمة بيروت الشمالي.

وفي فبراير 2018، وقع ائتلاف عالمي مؤلف من "توتال" الفرنسية بصفتها المشغل (40 في المئة) والشركة الإيطالية إيني (40 في المئة)، والشركة الروسية نوفاتيك (20 في المئة)، مع الدولة اللبنانية اتفاقية التنقيب والإنتاج في البلوك رقم 4.

ويقدر إجمالي حجم الاحتياطيات البحرية اللبنانية من النفط بـ865 مليون برميل، ومن الغاز 96 تريليون قدم مكعبة.

عزا النائب عن تكتل الجمهورية القوية، وهبي قاطيشا، غياب المفاوضات إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان. ورأى قاطيشا أن الولايات المتحدة أوقفت المفاوضات حول ترسيم الحدود بسبب عدم وجود طرف يفاوض في لبنان ولانشغال الحكومة بتحسين الأوضاع الاقتصادية.

ويعاني لبنان أزمة اقتصادية حادة، تفاقمها الاضطرابات السياسية التي تعصف بالبلاد، وبلغ إجمالي الدين العام 86.2 مليار دولار في الربع الأول من 2019، وفق أرقام رسمية.

خارطة الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية

نأي واشنطن عن الانخراط العسكري في سوريا رسالة مزدوجة لأنقرة وموسكو

واشنطن - يتساءل مراقبون في الولايات المتحدة عن مغزى الإشارات التي ترسلها الإدارة الأميركية إلى أطراف الصراع في سوريا بعد إعلان وزير الدفاع عدم وجود خطط أميركية لإعادة الانخراط العسكري داخل هذا البلد.

واعتبر هؤلاء أن من شأن ما يشيعه البنتاغون من عدم اهتمام بأيّ أنشطة عسكرية مقبلة الترويج لأجواء قد تفهم على نحو خطير من قبل النظام السوري، كما من قبل تركيا وروسيا وإيران المتورطين بشكل مباشر بالحرب المندلعة في سوريا، خصوصا في شمال البلاد على تخوم محافظة إدلب.

ولفتت مصادر أميركية قريبة من وزارة الدفاع الأميركية أن المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة ما زالت تدرس خياراتها المقبلة في المنطقة على ضوء ما تعرّضت وتتعرض له السفارة الأميركية في بغداد، وعلى ضوء تواصل إطلاق الصواريخ باتجاه القواعد العسكرية التي تتواجد داخلها القوات الأميركية في العراق.

وأضافت المصادر أن أيّ تطور في المهمات الأميركية في سوريا يأخذ المشهد برمته بعين الاعتبار، من ضمن استراتيجية شاملة للدفاع عن مصالح واشنطن في المنطقة ومنع عودة تنظيم داعش، كما التصدي للخطر الإيراني في المنطقة، ومواجهه تجاوز روسيا للحدود التي تهدد "الحضور الأميركي" في الشرق الأوسط، وفق تعبير المبعوث الأميركي إلى سوريا جيمس جيفري.

وكان وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر قد أبلغ الكونغرس بأن إدارة الرئيس دونالد ترامب لا تفكر في إعادة الانخراط عسكريا في الحرب الدائرة حاليا في سوريا. ويأتي تصريح الوزير الأميركي متناقضا مع المواقف التي أطلقها ترامب ضد الهجمات التي تقوم بها قوات النظام السوري بدعم من روسيا ضد مناطق بالقرب من حلب وإدلب تسببت بعمليات نزوح جماعي مقلقة (تقول الأرقام إن الأعداد وصلت إلى أكثر من مليون شخص).

وتوحي تصريحات إسبر للمهتمين بشؤون سوريا أن المواقف الأميركية ستبقى نظرية لا تتجاوز حدود التصريحات في شأن طبيعة التموضع الأميركي في أزمة سوريا العسكرية والإنسانية الراهنة.

وترى مصادر دبلوماسية أن الالتباس المرتبط بموقف وزير الدفاع يزيد من نسبة الغموض في استراتيجية الولايات المتحدة بشأن ما أعلنه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو من دعم لتركيا في حملتها الحالية في سوريا.

وتضيف المصادر أنه لم يصدر حتى الآن عن البنتاغون ما يفيد بأن واشنطن تخطط لتقديم الدعم لتركيا على الرغم من تلميح المبعوث جيفري بذلك بعد زيارة قام بها إلى أنقرة اجتمع خلالها مع المسؤولين الأتراك.

وكان إسبر قد أشرف على انسحاب القوات الأميركية من شمال سوريا استجابة لقرار ترامب في هذا الشأن. وقد جرت عملية الانسحاب بعد اتصال هاتفي جرى بين الرئيس الأميركي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في ديسمبر 2018، ما أتاح لاحقا توغل القوات التركية إلى الأراضي السورية، وخصوصا إلى داخل المناطق التي كان الأكراد المنضوين داخل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ووحدات حماية الشعب يسيطرون عليها. وأبقت واشنطن قوات لها في مناطق إنتاج النفط في شرق الفرات. وقال إسبر لأعضاء الكونغرس إن المهمة الأميركية المحدودة التي تضم 600 جندي لا تزال تركّز عملياتها على هزيمة فلول تنظيم داعش وتعمل على عدم عودته. وأضاف الوزير خلال جلسة استماع للجنة القوات المسلحة بمجلس النواب، الأربعاء أنه "لم يكن هناك نقاش حول إعادة الانخراط في الحرب الأهلية"، مؤكدا أنه "في هذه المرحلة لا أرى أيّ احتمال بأننا سنعود على طول الحدود".

ورأى إسبر أنه "من الواضح أن الوضع أصبح أكثر تعقيدًا في محافظة إدلب في الوقت الحالي نظرًا لاجتماع العديد من الجهات الفاعلة". إلا أن مراقبين استنتجوا أن دوائر الإدارة الأميركية لم تتوصل إلى قرار نهائي بشأن الدعم الممكن أن تقدمه إلى تركيا لدعم موقفها حيال موسكو داخل سوريا.

وكانت تركيا قد تقدّمت بطلب للولايات المتحدة لتسليحها بنظام باتريوت الصاروخي للدفاع الجوي لحماية قواتها داخل سوريا من الغارات الجوية التي تشنها مقاتلات سورية وروسية على المواقع والأرتال العسكرية التركية في شمال سوريا.

> **واشنطن متمسكة بعدم ممارسة ضغوط على روسيا، بالمقابل لا يمكن لتركيا الركون إلى موقف أميركي يقلب موازين القوى**

وما زال الجدل يدور في الولايات المتحدة حول مسألة تزويد تركيا بالباتريوت، وهي منظومة سبق لإدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما أن رفضت بيعها لأنقرة، لاسيما أن لجوء تركيا إلى الاستعانة بمنظومة أس – 400 الروسية المنافسة أثار غضبا في واشنطن وأدى إلى اتخاذ قرار بطرد تركيا من برنامج إنتاج مقاتلة أف – 35 الأميركية.

وقد نشر البنتاغون ثلاثة أنظمة باتريوت داخل المملكة العربية السعودية إثر اتهام إدارة ترامب لإيران بأنها استهدفت منشآت أرامكو النفطية في هجوم صاروخي في سبتمبر الماضي. ويدرس مسؤولو وزارة الدفاع الأميركية إمكانية نشر صواريخ باتريوت في العراق بعد أن أدى هجوم صاروخي باليستي إيراني في يناير الماضي (ردا على مقتل الجنرال قاسم سليماني) إلى إصابة 112 جنديًا أميركيًا بارتجاجات خفيفة في الدماغ.

وفي وقت سابق من هذا الشهر أعلن البنتاغون عن طلب بقيمة 200 مليون دولار للعام المقبل لدعم مقاتلي المعارضة السوريين في مواجهة داعش، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وتقل هذه الميزانية بـ100 مليون دولار عن تلك التي اعتمدت العام الماضي. وتقول بعض المصادر الدبلوماسية إن ما يصدر عن البنتاغون يؤكد للطرف الروسي أن واشنطن ما زالت متمسكة بنهج عدم ممارسة ضغوط على روسيا على نحو يرفع من مستوى تشدد موسكو حيال أنقرة، بالمقابل لا يمكن لتركيا حتى الآن الركون إلى موقف أميركي جدي بإمكانه أن يقلب موازين القوى في سوريا على النحو الذي أوحت به تصريحات المسؤولين الأميركيين في الأسابيع الأخيرة.